

مركز أمريكي يمنع المصريين من دخوله بالقصر العيني "شهادة" تفتح ملف النفوذ الأجنبي داخل مؤسسات الدولة



الثلاثاء 1 سبتمبر 2026 08:00 م

تكشف شهادة تعود إلى عام 1984 داخل معهد التغذية بالقصر العيني حيث منع عامل أمريكي مواطنا مصرية من دخول مركز يدرس غذاء المصريين داخل مؤسسة مصرية يفترض أنها خاضعة للدولة

وتفتح الواقعة بابا لفحص حضور المراكز الأجنبية في قطاعات الغذاء والتعليم والصحة والزراعة وكيفية تعاملها مع بيانات المصريين والرقابة عليها بدلا من ترك المؤسسات ساحات مغلقة أمام أصحابها ومفتوحة للوافدين

نفوذ يحتاج إلى وثائق

بداية طرح الرواية مفهوم الحرب الناعمة بوصفه انتقالا من المواجهة العسكرية إلى التأثير في بنية المجتمع عبر السياسات وأنماط المعيشة لكن هذا التفسير يظل فرضية ما لم تسنده وثائق مستقلة

وفي المقابل فإن وجود برامج ومساعدات ومراكز أجنبية داخل مصر حقيقة تاريخية قابلة للتوثيق غير أن جمعها ضمن خطة واحدة لتغيير المصريين يتطلب إثبات الصلة بين التمويل والقرار والنتيجة المترتبة عليه

كذلك تستدعي التصريحات المنسوبة إلى عاموس يادلين عام 2010 حذرا مضاعفا لأن خطورتها لا تسمح بالاعتماد على نصوص متداولة منزوعة السياق بل تفرض العودة إلى التسجيل أو المقابلة الأصلية كاملة

ومن ناحية أخرى يفرق أستاذ العلوم السياسية مصطفى كامل السيد بين الخضوع وامتلاك أوراق الرد إذ يرى أن المعونة الأمريكية أداة ضغط متبادل وأن القاهرة تملك وسائل لمواجهة الضغوط الأمريكية

وبهذا المعنى لا يثبت النفوذ الأجنبي بمجرد وجود التمويل وإنما بكشف شروطه ومسارات إنفاقه والبيانات التي يجمعها والقرارات التي يؤثر فيها مع تحديد المسؤولين المصريين الذين أجازوا كل خطوة أو تغاضوا عنها

على أن رواية مساعدات الجمعيات في التسعينيات تورد رقما يبلغ 300 مليون جنيه بمحافظة المنيا وادعاء بتبديد أكثر من 90 في المئة منها وهي أرقام لا يجوز تثبيتها بلا تقارير رقابية

وفوق ذلك فإن غياب الوثائق لا ينفي ضرورة التحقيق بل يحدد طريقه عبر مراجعة ملفات التمويل والموازنات وعقود المراكز وسجلات الجهات المستفيدة بدلا من استبدال الدليل باتهامات واسعة يصعب اختبارها أو محاسبة أحد عليها

تعليم يفقد وظيفته

في قطاع التعليم ترصد المادة تغييرات متراكمة في المناهج والامتحانات وانتشار الغش والتسريب والتفاوت في التصحيح والتوسع غير المنضبط بالتعليم الخاص بما فصل الشهادات تدريجيا عن المهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد وسوق العمل

ومن ثم لا تبدو الأزمة قرارا منفردا أو خلا عبرا بل حصيلة إدارة ضعيفة وتمويل ناقص وضغط سكاني وتحولات اقتصادية غير أن نسبتها مباشرة إلى تدخل خارجي تحتاج أدلة تخص كل سياسة

وبحسب الخبير التربوي كمال مغيث وصلت المناهج المصرية إلى أوضاع أسوأ واعتمدت الحفظ والتلقين بما يزعزع ثقة الطالب في المنظومة ويؤثر سلباً في الوعي الجمعي ويبعد التعليم عن المواطنة والمنهج العلمي

إلى جانب ذلك يكشف انتشار تسريب الامتحانات أن شبكات الفساد لا تعمل من الخارج وحده لأن الوصول إلى أوراق الأسئلة يتطلب أطرافاً داخل المؤسسات تملك الصلاحية أو القدرة على تجاوز نظم الحماية

وفي السياق نفسه يصبح التعليم مجرد ممر إلى شهادة عندما تغيب الصلة بين الدراسة والعمل وتتسع الفجوة بين المدارس العامة والخاصة وهو ما يعيد إنتاج التفاوت ويقوض الثقة في جدوى المؤسسة التعليمية

مع ذلك فإن وصف هذا التدهور بالحرب الناعمة لا يعفي الحكومات المتعاقبة من مسؤوليتها عن القرارات والتمويل والرقابة فكل تأثير خارجي محتمل يحتاج بوابة داخلية تسمح به وتحميه من المساءلة

لهذا يبدأ الإصلاح بإتاحة المعلومات ومراجعة المناهج وربطها بالمهارات وتحسين الامتحانات ومحاسبة المتورطين في التسريب مع إعلان تفاصيل أي برامج تعليمية ممولة أجنيا وأهدافها ونتائجها والجهات التي تملك بيانات الطلاب

الدواء بوابة للفساد

أما في قطاع الصحة فتتهم الرواية شركات أدوية ومستلزمات غريبة باستخدام العمولات والسمسرة والرشاوى منذ التسعينيات للتأثير في أطباء وصيادلة ومسؤولين وهي اتهامات لا تثبت إلا بأحكام أو تحقيقات ومستندات تحدد الأطراف

وفي هذا الإطار قال محمود فؤاد رئيس المركز المصري للحق في الدواء إن القطاع الخاص التهم سوق الدواء وكشف في واقعة أخرى ارتباط أزمة البنسلين بقضية فساد حققت فيها النيابة

إضافة إلى ذلك فإن ثبوت رشوة مسؤول أو فساد صفقة لا يكفي لإعلان وجود خطة غريبة موحدة لكنه يكشف هشاشة منظومة تسمح بتحويل حاجة المرضى إلى مجال للعمولات وتضارب المصالح والإثراء

وبالمثل تحتاج الوقائع الواردة عن مسؤولين بوزارة الصحة إلى أرقام قضايا وأحكام نهائية قبل نشر تفاصيلها لأن قوة التقرير لا تأتي من فداحة الاتهام بل من قدرته على إثباته ونسبته بدقة

ورغم ذلك يظل السؤال مشروعا حول ملكية البيانات الصحية والغذائية ومن يستطيع الوصول إليها وكيف تستخدم نتائج الأبحاث الأجنبية وما إذا كانت الجهات المصرية تراجع طرق جمع المعلومات وتخزينها ونقلها خارج البلاد

في المحصلة لا تستطيع أي جهة أجنبية إفساد مؤسسة بمفردها إذ تحتاج السمسرة إلى مسؤول يوقع والرشوة إلى موظف يقبل والتسريب إلى صاحب صلاحية والتمويل الغامض إلى رقابة تتخلى عن واجبها

وعليه فإن اختزال الأزمة في مؤامرة خارجية يمنح المسؤولين المحليين براءة مجانية بينما إنكار محاولات النفوذ تماما يعطل الحماية المطلوبة والموقف الجاد هو التحقيق في الجانبين من خلال الوثائق والمحاسبة المؤسسية

أخيرا تقاس قوة الدولة بقدرتها على حماية بيانات مواطنيها وغذائهم وتعليمهم ودوائهم وإخضاع الشراكات للشفافية لا بإغلاق الأبواب أمام العالم ولا بتحويل كل فشل إداري إلى حكاية غامضة بلا دليل

وهكذا تبقى واقعة معهد التغذية نقطة بداية لا حكما نهائيا فيما تمر الإجابة عبر عقود التمويل وتقارير الرقابة والأحكام القضائية وسجلات المؤسسات وحدها للفصل بين الاختراق المحتمل والفشل الداخلي الذي مهد له